الغلاف

أكرم حمدان
Michelkaram2@hotmail.com

سيناريو الانتخابات البرلمانيّة بعد الدخول في المهل شبه إجماع نيابي على عدم التأجيل

بعد صدور مرسوم دعوة الهيئات الناخبة، وتحديد وزارة الداخلية مهل تقديم تصاريح الترشيحات، وفي ظل تأكيد الرؤساء والقوى والكتل النيابية على اجراء الانتخابات النيابية في أيار المقبل، كيف ستعالج مسألة مشاركة اللبنانيين المنتشرين في دول الاغتراب في هذا الاستحقاق، الى جانب أمور أخرى؟

"الامن العام" استطلعت آراء النائب المستقل اديب عبدالمسيح، عضو كتلة التيار الوطني الحر النائب سيزار ابي خليل، عضو اللقاء الديموقراطي النائب بلال عبدالله، عضو تكتل الجمهورية القوية النائب جورج عدوان، وعضو كتلة التنمية والتحرير النائب فادي علامة.

عبدالمسيح: الحل في مجلس النواب

■ ما هي الدوافع التي جعلتك تتقدم باقتراح للتمديد للمجلس النيابي لمدة سنة؟

□ في ظل عدم احتمال الدعوة الى جلسة تشريعية، والحديث المتداول عن احتمال تأجيل للانتخابات او تأجيل تقني أو لوجستي لمدة شهرين او أكثر، لفتني تزايد تصريحات جدية عن صلاحية مجلس الوزراء لإجراء هذا التأجيل المحتمل، مما يجعله مخالفة دستورية فاضحة. اي تعديل في القانون او تمديد تقني او غير تقني، هو حصرا من صلاحيات مجلس النواب. من هنا اتى ايداع هذا الاقتراح في امانة مجلس النواب، تشديدا مني على اخذ الاجراء الدستوري المناسب والصحيح بحسب الفقرة "هـ" من مقدمة الدستور التي تؤكد ان النظام اللبناني قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها، وقطع الطريق على اي محاولة لتمديد ولاية المجلس الحالي عبر قرارات تنفيذية او مراسيم وزارية.

■ هل تعتقد ان القانون الحالي يفي بالمطلوب لاجراء هذا الاستحقاق؟

□ كلا، لأنه ضبابي وبلا شفافية واضحة بما يخص الدائرة 16، كما يجب البت بالميغاسنتر والبطاقة الممغنطة.

النائب اديب عبدالمسيح.

> **القانون الحالي ضبابي وعلى مجلس النواب تعديله**

■ ما هي مسؤوليات الحكومة ومجلس النواب في هذا المجال؟

□ المسؤولية عند مجلس النواب، فقط لا غير لاسيما لجهة تعديل القانون.

أبي خليل: علينا انتخاب 134 نائبا

■ ما هي نظرتكم كتيار الى الانتخابات النيابية بعد صدور مرسوم دعوة الهيئات الناخبة؟

□ بالنسبة الينا الانتخابات النيابية هي استحقاق يجب ان يحصل في وقته، هذه ممارسة وليست شعارا. في عامي 2013 و2014 عندما مدد المجلس النيابي لنفسه، كان فقط نواب التيار الوطني الحر الذين صوتوا ضد التمديد، وليس التصويت ضد بل ذهبنا الى الطعن بقانون التمديد امام المجلس الدستوري الذي جرى تعطيله آنذاك لكي لا يتم البت بالطعن. هذه ممارسة مبدئية قمنا بها بشكل دائم، واليوم هنالك قانون ساري المفعول، هو القانون 2017/44 الذي يقول بأن الانتخابات ستحصل قبل 22 ايار من هذه السنة، ثم علينا ان ننتخب 134 نائبا، 15 دائرة في لبنان وهناك دائرة الاغتراب الرقم 16، بالنسبة الينا لا يوجد التباس حيال هذا الموضوع. فالدائرة 16 هي واقع قانوني وعلى الحكومة ان تنفذ القانون الساري المفعول. هناك تقرير تشرين الاول 2021 الذي اعدته اللجنة التقنية التي نصت عليها المادة 123 من قانون الانتخاب، ووضعت الاليات والاجراءات المطلوبة من الحكومة من اجل تنفيذ نص القانون والدائرة 16. وقد جربت الحكومة التملص من هذا الامر من خلال محاولة تشكيل لجنة وزارية تحل مكان اللجنة التقنية، لكننا واجهنا هذه المحاولة في مجلس النواب واكدنا على تشكيل اللجنة التقنية بموجب المادة 123 من قانون الانتخاب. هذه اللجنة اعتمدت تقرير لجنة 2021 وفق ما قال وزير الداخلية في اجتماع لجنة الداخلية والدفاع النيابية، وبالتالي لا خيارات امام الحكومة سوى تنفيذ الدائرة 16 كواقع قانوني، والا تخالف القانون.

النائب سيزار أبي خليل.

> **المطلوب من الحكومة تنفيذ القانون وتقرير 2021**

■ ما هو الدور المطلوب من الحكومة والمجلس النيابي والقوى السياسية لمعالجة هذا الملف؟

□ تنفيذ القانون وتقرير 2021 واتخاذ القرارات والاجراءات والمراسيم اللازمة لاجراء الانتخابات في الخارج. على وزير الداخلية ان يفتح المهل ويفتح باب الترشيحات في الخارج، ومجلس النواب ليس لديه اي واجب حيال هذا الامر. بالعكس، مجلس النواب في القانون 44 واضح، هنالك 16 اقتراح قانون لتعديل قانون الانتخاب امام اللجنة الفرعية المنبثقة من اللجان النيابية المشتركة، يمكن لمجلس النواب ان يسرع في دراسة هذه الاقتراحات، لكن ليس قبل شهر من اجراء الانتخابات يتغير قانون الانتخابات. فهذه ممارسة ليست رشيدة ولا حكيمة ولا صحيحة، ان يتغير قانون الانتخاب الآن. هناك قانون موجود وساري المفعول، وعلى الحكومة التي سبق وحضرت لها الحكومة السابقة كل الاجراءات اللازمة، تنفيذ هذا القانون.

عبدالله: الكرة في ملعب مجلس النواب

■ ما هي السيناريوهات الممكنة للاستحقاق الانتخابي بعد صدور مرسوم دعوة الهيئات الناخبة؟

□ صدور مرسوم دعوة الهيئات الناخبة خطوة ايجابية وضرورية قام بها وزير الداخلية لابلاغ الجميع بأنه ملزم تطبيق القانون النافذ، لكي لا يضع احد الكرة في ملعبه، ولكي يوجه رسالة الى مجلس النواب والحكومة بأن القانون الساري المفعول يلزم وزير الداخلية بدعوة الهيئات ◄

الناخبة وفق مندرجاته. لذلك اعتقد انه فتح المجال لإعادة صياغة التسويات المطلوبة، وهناك ضرورة لتعديل القانون الساري المفعول بكل الاتجاهات. المطلوب تعديل موضوع الانتشار وكيف سيشارك هؤلاء، وهل ستبقى الدائرة 16 ام ستعلق؟ ومصير الذين سجلوا في الخارج وموضوع الميغاسنتر والبطاقة الرقمية. كل هذه المسائل تتطلب صياغة قانونية جديدة، لكن من الواضح ان الرئيس بري لا يريد ان يفتح النقاش في مجلس النواب من دون وجود توافق سياسي حول هذه المسائل منعا للانقسام.

النائب الدكتور بلال عبدالله.

عدوان: التأجيل يضرب صدقية العهد

■ ما هو مصير الاستحقاق الانتخابي بعد صدور مرسوم دعوة الهيئات الناخبة وفتح باب الترشيحات؟

□ الاستحقاق النيابي هو استحقاق دستوري يجب ان يتم بموعده بدون اي تغيير او تأجيل لأي سبب كان من الناحية الدستورية. اما من الناحية السياسية، فأي تأجيل تحت أي ذريعة للاستحقاق سيضرب صدقية العهد والحكومة التي رفعت شعار الاصلاح. عدم احترام المهل الدستورية سيشكل نوعا من نكسة للعهد الجديد وكذلك للحكومة. نحن كتكتل جمهورية قوية وكحزب قوات لبنانية، طبعا مع الاستحقاق في موعده بدون أي تأجيل او الاختباء وراء اي ذريعة لكي يتم هذا الاستحقاق في 10 أيار. ان الخطوات التحضيرية تتم بأفضل الممكن، وهنا أثمّن موقف وزير الداخلية الذي يقوم بكل الخطوات الدستورية والقانونية المطلوبة

> **وزير الداخلية سيعتمد على رأي هيئة التشريع والاستشارات**

او تتراكم الصعوبات امام تنفيذها لأسباب سياسية او ربما تقنية. في جميع الاحوال سيؤدي ذلك الى التأجيل، واعتقد ان هناك شبه اجماع بأن تجري الانتخابات في موعدها الدستوري. فخامة الرئيس والحكومة اعلنا موقفهما، واكثر الكتل السياسية ونحن كنواب أيضا. لدينا كفالة من الشعب اللبناني لأربع سنوات، ومن الضروري اجراء هذه الانتخابات كرسالة للخارج بأن لبنان تعافى بمؤسساته السياسية ويعمل على التعافي الاقتصادي، كما يحاول تأمين الاستقرار السياسي للبلد عبر الميكانيزم والديبلوماسية. لذلك الكل ملزم، ويجب ان يسعى لتذليل العقبات لإجراء هذا الاستحقاق الدستوري.

■ ما المطلوب من الحكومة والمجلس النيابي والقوى السياسية في هذا المجال؟

□ اعتقد ان الكرة الان هي في ملعب المجلس النيابي وليس لدى الحكومة، فالمجلس النيابي هو الذي يجب عليه ان يجترح الحل وان لا يبقي الانتخابات عرضة للطعن، وهذه نقطة أساسية. إذا اجرينا الانتخابات من دون تعديل ما يجب تعديله في القانون، فإنها ستكون عرضة للطعن من قبل اي مرشح لم يحالفه الحظ وهذا حقه القانوني والدستوري. لذلك، نحن ملزمين كمجلس نيابي، بإيجاد حل منطقي يسهل عمل الحكومة وعمل وزير الداخلية والاجهزة الامنية والادارية وهيئة الاشراف على الانتخابات، لكي نستطيع ان ننجز الاستحقاق الدستوري في موعده.

■ كيف يمكن تجاوز بعض الثغرات والمطبات التي يمكن ان تنقذ هذا الاستحقاق؟

□ نحن امام مفترق طرق، فإما أن نجري الانتخابات

> **المطلوب حماية الاستحقاق من الطعن واحترام المواعيد الدستورية**

النائب جورج عدوان.

التي قام بها وزير الداخلية، ان كل الامور اصبحت جاهزة وناجزة لكي تحصل الانتخابات في موعدها، علما ان هذه الخطوات قطعت الطريق على اي محاولة لتأجيل الانتخابات.

علامة: نلتزم القانون النافذ

■ كيف تنظرون الى مصير الاستحقاق الانتخابي بعد صدور مرسوم دعوة الهيئات الناخبة وفتح باب الترشيحات؟

□ نحن مع تنفيذ القانون النافذ حاليا ونصر على اجراء الانتخابات في 10 ايار من دون اي تأجيل. مشروع القانون منه. فقد دعا الهيئات الناخبة وارسل قوائم القيد وحدد تواريخ تقديم الترشيحات وتواريخ تصويت المقيمين في الخارج، كما ارسل استشارة الى هيئة التشريع والاستشارات يسألها بالنسبة لرأيها وتصويت غير المقيمين، واعتقد انه سيعتمد على رأيها ضمن المسار الذي يسلكه. ايضا ارسلت الحكومة للمجلس النيابي مشروع قانون معجل لإقراره لكي يتم تعديل بعض المواد في القانون النافذ. كل هذه الخطوات الدستورية والقانونية انجزت والحكومة قامت بما عليها ووزير الداخلية نفذ وطبق القوانين النافذة، وقام بكل الخطوات المطلوبة منه. اليوم، اصبح واضحا انطلاقا من القواعد الدستورية والقانونية ومن الخطوات التي اقدمت عليها الحكومة ومن الخطوات

> **نصر على اجراء الانتخابات في 10 ايار من دون اي تأجيل**

النائب فادي علامة.

الذي احالته الحكومة، سبق وصول تقرير يحدد الاليات التي تحدد القارات وآليات الترشيح فيها وبالتالي اعلنوا عن عدم قدرتهم على تنفيذ القانون وهناك نقص في هذا المجال من الحكومة. لكن نحن نؤكد على اجراء الانتخابات في موعدها وفقا للقانون، وندعو الحكومة الى تحديد واستكمال الاليات المتعلقة بموضوع مشاركة غير المقيمين. نحن ملتزمون بما سبق واعلنه الرئيس نبيه بري لجهة التمسك بإجراء هذا الاستحقاق في موعده وعدم التأجيل، والدليل ان الرئيس بري كان اول من تقدم بطلب ترشيحه عندما فتحت وزارة الداخلية باب الترشيحات. فالوقت لم يعد يسمح بأي امكانية لأي تعديل للقانون، وعلى الحكومة تحمل مسؤولياتها والقيام بواجباتها تجاه بعض الاجراءات اللوجستية والتقنية، خصوصا ما يتعلق بمشاركة غير المقيمين والبطاقة الممغنطة والميغاسنتر وغيرها.